تقرير اللقاء

نونبر 2020

موضوع اللقاء

العدالة المنفتحة

المنظم

نادي قضاة المغرب

التاريخ

20 أكتوبر 2020على الساعة الخامسة بعد الزوال

المتدخلون

- السيد عبد اللطيف الشنتوف رئيس نادي القضاة بالمغرب
- السيدة لبنى فريالي ممثلة نادي القضاة مكلفة بالتواصل
- السيدة سارة العمراني، ممثلة قطاع إصلاح الإدارة
- السيد عز الدين الماحي، قاضي ملحق برآسة النيابة العامة
- السيد شمس الدين لمكارد، مكلف بالعلاقات العامة برآسة النيابة العامة
- السيد يوسف استوح، مدير التحديث بوزارة العدل
- السيد محمد بوحلبة، رئيس وحدة الدورات التكوينية والتدريبية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية
- السيد نبيل بوحميدي، دكتور في الحقوق وعضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة ومدير موقع Maroc droit
- الاستاذ حاتم بكار محامي وفاعل جمعوي

المشاركون

- عدد المسجلين عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة: 184
- عدد المشاركين عبر الفايسبوك: أكثر من 6300 مشاهدة إلى حدود يوم 19 نونبر 2020.
- عدد المشاركين عبر تطبيق Zoom:24

التحديات / الإشكاليات المطروحة

- غياب برنامج واضح للتكوين في مجال العدالة بحسب الحاجيات والمتطلبات.
- قصور في التعامل مع الاستراتيجيات بعدم ضبط آليات تقييم واضحة للبرامج المعدة لتنزيل العدالة المنفتحة.
- غياب التنسيق بين فعاليات الحقل القضائي في وضع استراتيجية عمل موحدة في مجال العدالة المنفتحة.
- تداخل اختصاصات مجموعة من المؤسسات نتيجة التضخم التشريعي بما لا يسمح بوضع برنامج موحد ومحكم لتنزيل العدالة المنفتحة.
- عدم الاعتماد على الدراسات العلمية المعدة في مجال العدالة المنفتحة.
- فرق السرعات بين مكونات منظومة العدالة في تعاطيها مع الرقمنة.
- عدم إمكانية تعميم المعلومة القضائية نظرا لصعوبة الولوج اليها في بعض المناطق.

- غياب رؤية واضحة بخصوص موضوع نشر الاحكام القضائية كصورة للعدالة المنفتحة.

نتائج استطلاع الرأي

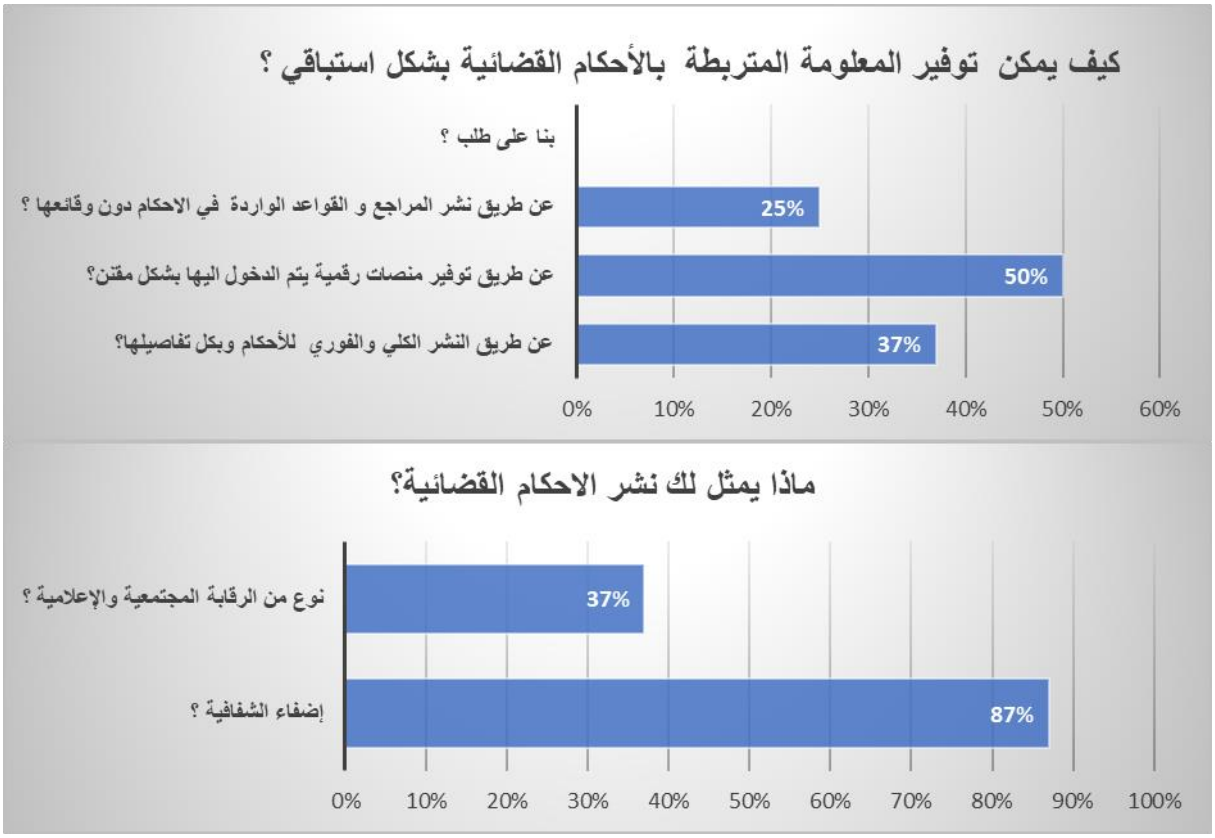

الحلول المقترحة

- مراجعة النصين التنظيمين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.
- الإسراع في اخراج النصوص القانونية المرتبطة بعمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحاكم.
- الانكباب على تنزيل مشروع رقمنة العدالة.
- العمل على توفير المعلومة القضائية بشكل استباقي.
- ربط مفاهيم معايير ومحددات العدالة المنفتحة بالممارسات الفضلى والتجارب الأكثر انفتاحا.
- وضع خطة عمل مشتركة بين مكونات الحقل القضائي تقوم على توحيد الرؤية والاهداف.
- نشر الاحكام والقرارات القضائية.

الأولويات المقترحة

عنوان الاقتراح	التحديات / الإشكاليات المطروحة	الحل المقترح	النتائج المنتظرة
الإسراع في اصدار القوانين المرتبطة بمجال العدالة	الاستمرار في التعامل بنصوص تختلف من حيث مضمونها مع محددات العدالة المنفتحة وتخلق اضطرابا في عمل المؤسسات	تعديل نصوص قانوني المسطرة المدنية والجنائية والتنظيم القضائي والقوانين المنظمة للمهن القضائية	الرفع من منسوب الشفافية في عمل المؤسسات والهيئات ويضمن الوصول للمعلومة القضائية بشكل أحسن.

	والهيئات.	والقانونية.	
الانكباب على مشروع رقمنة المحاكم	الاستمرار في التعامل الورقي يساهم في بطء العملية القضائية وفي الوصول الى المعلومة.	انخراط كل مكونات الحقل القضائي في مشروع الرقمنة الكاملة للعملية القضائية ووضع استراتيجية موحدة بين كل هاته المكونات تضمن اسهامها بشكل جيد في هاته العملية.	دعم الحق في الحصول على المعلومة القضائية، وتكريس شفافية عمل المؤسسة القضائية.
إيجاد آلية محكمة ومضبوطة لنشر الاحكام القضائية.	الابقاء على الوضع الحالي يخلق صعوبة في الوصول للمعلومة القضائية.	نشر كل قرارات محكمة النقض بعد حذف المعطيات والمعلومات الشخصية لأطراف الدعاوى وذلك بواسطة عبر بوابة الكترونية مفتوحة.	تكريس الحق في الولوج للخدمة القضائية والحق في للمعلومة.
دعم مشروع العدالة المنفتحة من طرف كل الفاعلين في الحقل القضائي	الوضع الحالي يجعل كل مكون من المكونات يعمل بشكل مستقل بما يخلق فرقا في السرعات واختلافا في الرؤى والنتائج.	وضع استراتيجية موحدة لتنزيل العدالة المنفتحة عن طريق الاشراك الحقيقي لكل الفاعلين في الحقل القضائي وتبادل الأفكار والعمل بواسطة لجان مشتركة.	تجويد عمل المؤسسات في مجال العدالة المنفتحة وفق رؤية موحدة.